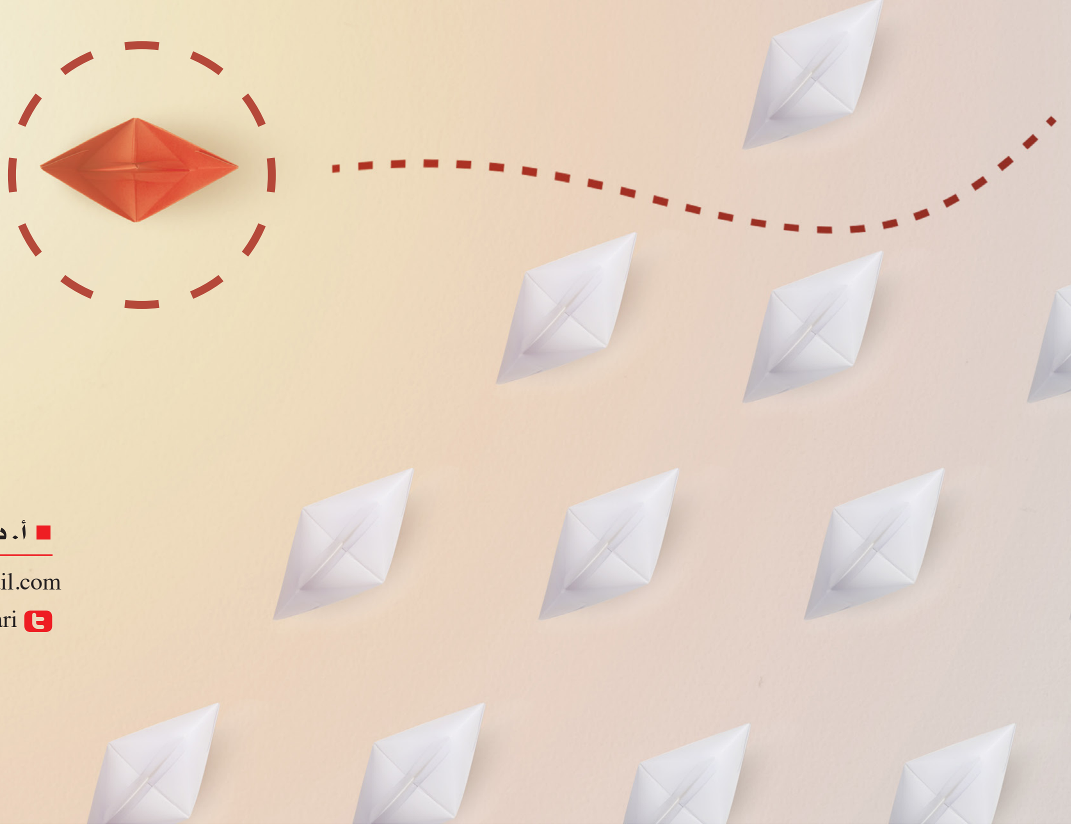


المبدأ الذي عزل الشيعـة الإثنـــــ



■ أ. د. ناصر القفاري
N0380@hotmail.com
@Prof_Alqefari

تأملت في الخلاف القائم بين الأمة الإسلامية وطائفة الإثنى عشرية التي تسمي نفسها في عصرنا بـ«الشيعة»[1]، وانفصالهم عن سائر المسلمين، وإصرارهم على مخالفة الأمة، وفشل كل جهود المصلحين في محاولة التقريب ورأب الصدع، وأدركت أن السبب وراء هذه المفاصلة التامة أصل وضعه زنادقة المذهب في دين الرافضة الإثنى عشرية، هذا الأصل هو أساس دينهم ومحوره وغايته، وبدايته ونهايته، وهو أصل مجهول لدى كثير من المسلمين، لاسيما أولئك الذين يلهثون وراء سراب اسمه التقريب.

(١) هم في حقيقة الأمر ليسوا شيعة؛ انظر: شيعة اليوم ليسوا بشيعة، بحث منشور بمجلة البيان.

لقد أقام مؤسسو هذا المذهب من زنادقة الفرس بنيان دينهم على أساس مخالفة الأمة الإسلامية، وأغروا أتباعهم بالتزامه، وجعلوه علامة لإصابة الحق، بل صار شعارهم: «ما خالف العامة ففيه الرشاد»؛ يعنون عموم المسلمين. فهم يعتقدون أن الرشاد في مخالفة المسلمين في دينهم وعقيدتهم وشريعتهم وكتابهم وسنة نبيهم ﷺ، وأعلنوا البراءة التامة من جميع المسلمين، وعلى رأسهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ولقد بلغ بهم الأمر في تحقيق مبدأ مخالفة الأمة أن ردوا أي خبر أو حديث يوجد في كتبهم ويروى عن أئمتهم إذا وافق الكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة وأئمتها، ففي

ـــــى عشرية عن المسلمين

«الكافي» سؤال لأحد أئمتهم يقول: إذا وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ فأجاب إمامهم قائلاً: ما خالف العامة ففيه الرشاد. فقال السائل: جعلت فداك.. فإن وافقها الخبران جميعاً؟ قال إمامهم: ينظر إلى ما هم إليه أميل بأحكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر. قال السائل: فإن وافق حكامهم الخبران جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فأرجه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات[(١)].

ويذكر شيخهم الخميني أن أخبارهم الآمرة بالأخذ بخلاف العامة، كقولهم: «ما خالف العامة ففيه الرشاد»، وقولهم: «دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم»؛ هي من أصول الترجيح، وليس الترجيح بها بمحض التعبد، بل لكون المخالفة لهم طريقاً إلى الواقع، والرشد في مخالفتهم[(٢)].

ويؤكد مرجعهم محمد باقر الصدر قيام دينهم على مبدأ مخالفة الأمة، فيقول: «قد بلغ الأمر بالأئمة في التقية لا من الحكام فحسب، بل من الأمة بصورة آكد أن جعلوا مخالفة العامة مقياساً لترجيح إحدى الروايتين المتعارضتين على الأخرى»[(٣)].

ولعل أول من وضع لهم هذا المبدأ الخطير، وجعله أساس دينهم هو شيخهم الكليني (ت ٣٢٩هـ)[(٤)]، حيث ذكر أن من وجوه التمييز عند اختلاف رواياتهم قول إمامهم: «دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم»[(٥)].

(١) أصول الكافي، كتاب فضل العلم، باب اختلاف الحديث ١/ ٦٨، وينظر: وسائل الشيعة، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة ١٨/ ٧٥، من لا يحضره الفقيه لابن بابويه ٣/ ٥، التهذيب للطوسي ٦/ ٣٠١، الاحتجاج للطبرسي ١٩٤.

(٢) انظر: رسالة التعادل والترجيح (ص٧١).

(٣) «تعارض الأدلة الشرعية» تقرير لأبحاث محمد باقر الصدر، نشرها محمود الهاشمي، وانظر في هذا المعنى أيضاً بحث: «وظيفة المجتهد عند تعارض الأدلة» المنشور في مجلة كلية أصول الدين ببغداد، كتبه داود العطار مدرس التفسير وعلوم القرآن في الكلية ص١٣٣، العدد ٣، ٤، السنة الخامسة شوال ١٣٩١هـ (الكلية شيعية ومجلتها تعتمد في أبحاثها على كتب الشيعة).

(٤) صاحب الكافي الملقب عندهم بثقة الإسلام.

(٥) أصول الكافي، خطبة الكتاب ٨، وانظر: وسائل الشيعة ١٨/ ٨٠.

وقد نسبوا هذا المبدأ زوراً وبهتاناً إلى الإمام جعفر بن محمد - برأه الله مما يفترون - فادعوا أنه قال: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فخذوا ما خالف القوم»[(٦)]، يعني المسلمين.

بل أشار شيخهم الحر العاملي إلى أنهم يتجنبون رواية ما يرفع إلى النبي ﷺ خشية أن يكون من روايات أهل السنة[(٧)].

وعن الحسن بن الجهم قال: قلت للعبد الصالح[(٨)] - عليه السلام -: هل يسعنا في ما ورد علينا منكم إلا التسليم لكم؟ فقال: لا والله، لا يسعكم إلا التسليم لنا. فقلت: فيروى عن أبي عبد الله شيء ويروى عنه خلافه فبأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم[(٩)]، وما وافق القوم فاجتنبه»[(١٠)].

ويؤكدون على براءتهم من المسلمين في كل شيء ومفاصلتهم للأمة في الصغير والكبير والنقير والقطمير، فيقولون: «ما أنتم والله على شيء مما فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه، فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء»[(١١)].

بل حذروا أتباعهم من التلقي عن شيوخ المسلمين وعلمائهم، وعدوهم كملل أهل الشرك، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: «إنا نأتي هؤلاء المخالفين، فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتهم ولا تسمع منهم، لعنهم الله ولعن مللهم المشركة»[(١٢)].

ويقرر شيخهم نعمة الله الجزائري هذا الانفصال، والعزلة العقدية، بل العزلة العامة الشاملة عن أمة الإسلام، بقوله: «لم نجتمع معهم على إله ولا نبي ولا على إمام، ذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه خليفته

(٦) وسائل الشيعة ١٨/ ٨٥، بحار الأنوار ٢/ ٢٣٥.

(٧) انظر: وسائل الشيعة (٢٠/ ٣٩١).

(٨) هذا اللقب يراد به عندهم الإمام.

(٩) إشارة للصفوة المختارة من المسلمين وهم الصحابة ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين أعني أهل السنة والجماعة.

(١٠) وسائل الشيعة ١٨/ ٨٥.

(١١) وسائل الشيعة ١٨/ ٨٥.

(١٢) بحار الأنوار ٢/ ٢١٦، وعزاه للسَّرائر لابن إدريس.

أبــو بكر، ونحن لا نؤمن بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الــرب الذي خليفة نبيه أبــو بكر ليس ربَّنا، ولا ذلك النبي نبينا»[1].

فانظر كيف بلغ بهم الحمق والحقد والإصرار على تحقيق هذا المبدأ إلى الكفر بالله ورســوله، ومفارقة المســلمين، فلم يجتمعوا معهم في الإيمان بالله ورســوله، بل فارقوهم في كل شــيء، ولا تظن أن هذا الكلام صادر من أحد عوامهم أو من المنتســبين إلى العلم عندهم، بل هو من كبار شــيوخهم، حتى قــال عنه الخوانســاري: «كان من أعاظــم علمائنا المتأخرين وأفاخم فضلائنــا المتبحرين»[2]. وقال فيــه محدثهم القمي: «كان عالماً محققاً مدققاً جليل القدر»[3].

وهذه المقالة الآثمة يحاولون نشــرها بين فصائل الشيعة على اختلاف طبقاتها، بل ويعملون على إشاعتها بين عوامهم إلى حد أنهم يوصون أتباعهم وعموم شيعتهم بوصية يستطيع القيــام بها كل فرد منهم، وهي تعمق مبــدأ المخالفة وتضمن اســتمرار المفاصلة، وتكفل لعموم هذه الطائفة العزلة الكاملة عن جماعة المسلمين وإجماعهم، هذه الوصية تضمنها النص التالي: عن علي بن أسباط قال: قلت للرضا - رضي الله عنه - يحــدث الأمر لا أجد بدّاً من معرفته وليس في البلد الذي أنا فيه أحد أســتفتيه من مواليك، قال: فقال عليه الســلام: «ائت فقيه البلد فاســتفته في أمرك، فإن أفتاك بشيء فخذ بخلافه فإن الحق فيه»[4].

فهــذا النص يأمــر كل فرد مــن أتباع هــذه الطائفة إذا عرضت له حادثة، أو احتاج إلى السؤال عن مسألة، ولا يجد من يستفتيه من شيوخهم أن يسأل فقيه البلد ومفتيه من أهل الســنة، فإذا أفتاه بحرمة شيء فليعتقد حله، وإن أفتاه بحله فليذهــب إلى حرمته، والقاعدة أن عليه أن يأخذ بضد فتواه ويعمل بخلاف أمره.

ويعلــق أحد شــيوخهم على النص الســابق مغرياً أتباعه بالتزامــه ومقرراً أنه إحدى النعــم على هذه الطائفة (مع أنه كبــرى النقم) فيقول: «من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشيطان وبين علماء العامة، فأضلهم في جميع المســائل النظرية حتى يكون الأخــذ بخلافهم ضابطة لنا، ونظيره ما ورد في حق النساء (شاوروهن وخالفوهن)»[5].

يعنــي أن الضابط الــذي لا يتخلف، والقاعدة المســتمرة التــي لا تتبدل ولا تتغير عندهم هــي الأخذ بخلاف ما عليه عامة المســلمين، ثم يؤكد أصل ذلك بأنه يرجع إلى أن جميع المســلمين إنمــا يســيرون على خطى الشــيطان ســوى هذه الطائفــة، ثم يعرج علــى قاعدة عندهم منبثقــة من نظرتهم الدونية إلى النساء التي تقول: «شاوروهن وخالفوهن» أي: لا تشاوروهن لأخذ رأيهن، ولكن شاوروهن لمعرفة رأيهن والعمل بخلافه[6]!

هــذه المبادئ تدعو كل شــيعي إلى مخالفة أمة الإســلام ونبذ إجماعهم، وهي من وضع زنديق ملحد أراد أن يفتح لهذه الطائفة بذلك أبواب الخروج من الإســلام، ومخالفة ما عليه الصفوة المختارة والفرقة الناجية المنصورة المحقة أهل السنة والجماعة التي تمثل الإسلام الخالص والدين الحق، الطائفة التي لا تزال متمســكة بالحق قائمة بأمر الله، لا يضرها من خذلها ولا من خالفها إلى أن تقوم الساعة، وإنما الضرر يقع على المخالف، والخذلان والخســران يبــوء به المجانف للحق، فكيف بمن جعل مخالفتهم أصلاً لعمله وقاعدة لدينه؟!. فإن هذه الطائفة المخذولة والشــيعة المرذولة - كما يقول الألوسي -: «جعلوا مخالفة أهل الســنة والجماعــة الذين هم على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - أصلاً للنجاة، فصار كلما فعل أهل الســنة شيئاً تركوه، وإن تركوا شــيئاً فعلوه، فخرجوا بذلك عن الدين رأساً، وذلك هو الضلال المبين والهلاك باليقين، ومع ذلك يقولون: نحن أتباع أهــل البيت، كلا بل هم أتباع الشــياطين، وأهــل البيت منهم بريئون»[7].

وهذا المبــدأ الذي وضعه هؤلاء الزنادقة لعموم الشــيعة نسبوه لأهل بيت رسول الله ﷺ ليحظى بالقبول عند الأتباع، مــع أن الواقــع العملي لأئمة أهل البيــت والمأثور من أقوالهم لا يخرج عن إجماع المســلمين ولا يشــذ عن جماعتهم، ولقد اضطر الشــيعة - وهم الذين مــردوا على التكذيب بالحقائق الواضحــات وإنــكار الوقائع الثابتات والبينــات الظاهرات - اضطــروا أن يقروا بأن علياً لم يشــذ عــن إخوانه المهاجرين والأنصــار ولم يخرج عــن إجماعهم وجماعتهــم، بل إنه كما

(١) الأنوار النعمانية ٢/ ٢٧٩.
(٢) روضات الجنات للخوانساري ٤/ ٢٢٠-٢٢٢.
(٣) الكنى والألقاب للقمي ٣/ ٢٩٨.
(٤) علل الشرائع، لابن بابويه ص٥٣١، التهذيب للطوسي ٦/ ٢٩٥، وسائل الشيعة، للحر العاملي ١٨/ ٨٢-٨٣، بحار الأنوار للمجلسي ٢/ ٢٣٣.
(٥) الإيقاظ من الهجعة، للحر العاملي ص٧٠-٧١.
(٦) انظر: حقوق المرأة في المذهب الشيعي، بحث منشور بمجلة البيان، عدد ٣٣٥.
(٧) الألوسي، كشف غياهب الجهالات، الورقة ٦ (مخطوط).

يقول الشريف المرتضى: «دخل في آرائهم، وصلى مقتدياً بهم، وأخذ عطيتهم، ونكح سبيهم وأنكحهم، ودخل في الشورى»[1]، وغير ذلك.

بل إن أمير المؤمنين علياً - رضي الله عنه - يذهب في موافقته لإخوانه ولزومه لإجماعهم وكراهة الخلاف لهم إلى أعلى المستويات حتى قال كما روى البخاري: «اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة»[2].

قال ابن حجر: «قوله: (فإني أكره الاختلاف) أي الذي يؤدي إلى النزاع، قال ابن التين: يعني مخالفة أبي بكر وعمر، وقال غيره: المراد: المخالفة التي تؤدي إلى النزاع والفتنة، ويؤيده قوله بعد ذلك: (حتى يكون الناس جماعة)»[3].

ولكن هذه الموافقة والمتابعة أولها الروافض بتأويل مخالف للمعقول والمنقول وما أثر عن الرسول ﷺ واللغة والعرف والواقع والأمور المعلومة الضرورية المتفق عليها.

لقد زعموا أن موافقته لإخوانه كانت تقية في الظاهر، وكان مخالفاً لهم في الباطن، وكان يقول ويعمل خلاف ما يعتقد، أي كان يتعامل معهم بالنفاق والكذب، ويصور ذلك شيخهم المفيد بقوله: «كانت إمامة أمير المؤمنين بعد النبي ﷺ ثلاثون سنة [كذا]، منها أربع وعشرون سنة وستة أشهر ممنوعاً من التصرف في أحكامها مستعملاً للتقية والمداراة، ومنها خمس سنين وستة أشهر ممتحناً بجهاد المنافقين من الناكثين والقاسطين والمارقين[4]، كما كان رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة من نبوته ممنوعاً من أحكامها خائفاً ومحبوساً وهارباً ومطروداً لا يتمكن من جهاد الكافرين ولا يستطيع دفعاً عن المؤمنين، ثم هاجر وأقام بعد الهجرة عشر سنين مجاهداً للمشركين ممتحناً بالمنافقين إلى أن قبضه الله جل اسمه إليه وأسكنه جنات النعيم»[5].

فالمفيد وشيعته يرون أن حكومة الصديق والفاروق وذي النورين حكومة كافرة، حكامها كافرون والمجتمع كافر، فهم مثل كفار قريش سواء بسواء، ولذلك شبه سيرة علي معهم بسيرة رسول الله ﷺ مع كفار مكة.

(١) تنزيه الأنبياء، للمرتضى ص١٣٢.
(٢) أخرجه البخاري (ح٣٧٠٧).
(٣) فتح الباري ٧ / ٧٣.
(٤) ورد في معاني الأخبار لشيخهم ابن بابويه القمي ص٢٠٤ قال: «إن المراد بالناكثين الذين بايعوه بالمدينة ونكثوا بيعته بالبصرة وبالقاسطين: معاوية وأصحابه من أهل الشام، وبالمارقين: أصحاب النهروان».
(٥) الإرشاد للمفيد ١٢.

بل حين جاء هؤلاء المفترون لسيرة علي رضي الله عنه في فترة خلافته، ورأوا أنها موافقة في أحكامها وسننها لسيرة إخوانه الخلفاء الراشدين قبله، لم يجدوا ما يبررون به ذلك سوى قولهم: إن ذلك كان من علي على سبيل التقية والمصانعة والمجاملة، فقالوا على لسان شيخهم نعمة الله الجزائري: «لما جلس أمير المؤمنين - عليه السلام - على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا؛ لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه، كما لم يقدر على النهي عن صلاة الضحى، وكما لم يقدر على إجراء المتعتين: متعة الحج ومتعة النساء»[6].

> ”جاء في «الكافي» سؤال لأحد أئمتهم يقول: إذا وجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفاً لهم بأي الخبرين يؤخذ؟ فأجاب إمامهم قائلاً: ما خالف العامة ففيه الرشاد. فقال السائل: جعلت فداك.. فإن وافقها الخبران جميعاً؟ قال إمامهم: ينظر إلى ما هم إليه أميل بأحكامهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر. قال السائل: فإن وافق حكامهم الخبران جميعاً؟ قال: إذا كان ذلك فأرجه حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات.“

وهذا الجواب حجة جاهل، وتعلة عاجز، وحاشاه عن ذلك، إذ هو - رضي الله عنه - الخليفة الراشد والإمام الزاهد، والقائد الشجاع الذي لا يخاف سوى ربه، ولو سلم لهم جدلاً أنه وافق الخلفاء من قبله في عهد خلافتهم تقية، فكيف يقبل عاقل القول بأن أمير المؤمنين سار في عهد

(٦) الأنوار النعمانية ٢/ ٣٦٢.

خلافتــه علــى موافقتهــم تقية، وهــو صاحب الأمــر والنهي والســلطان والحكــم؟! وكيف يكــون قوله وعملــه قائماً على النفــاق والكذب؟! فأي طعن في أمير المؤمنين أشــد من هذا الطعن؟!

وحقيقــة الأمر التي يدركهــا كل عاقل بداهة أنه ما كان لعلــي ولا لغيره من الصفوة المختــارة أن يداهن في دين الله، ويرضى بتغييــر أحكام الله ويوافق على تبديل القرآن - على حــد زعمهــم - ولا يتمكن من إظهار القــرآن الكامل وهداية الأمــة، كل ذلك لخوفه وجبنه وهلعــه، أو مجاملته ومصانعته للبشــر، فلا يظــن من في قلبه مثقــال ذرة من محبة صادقة لأميــر المؤمنين علي وحســن ظن به، فضلاً عــن إيمان بالله وتقــوى له ســبحانه، أن أمير المؤمنين يصــل إلى هذا الدرك من المداهنة حتى إنه يخشــى الناس ولا يخشــى الله، ويقدم رضا المخلوق على رضا الخالق، وهو أســد الله في المشــارق والمغــارب، والذي قاتل الخوارج على أقل من هذا الأمر الذي يشير إليه هذا الأفاك الزنديق.

إن ســيرة علي - رضي الله عنــه - أصدق دليل على أن كل دعاوى الروافض وشذوذهم من وضع الزنادقة وافترائهم؛ لأن الواقع أكبر برهان، فما أعظم افتراء القوم! وما أجرأهم على الكذب! وما أشــد غفلة من يشايعهم أو يظن في كلامهم الصدق!

وبعد: فهذا مبدأ المخالفة وأصل المفاصلة لأمة الإســلام فــي الأصــول والفروع معتقد راســخ وأصل ثابــت عند هذه الطائفة لا يحيدون عنه، قرره الأقدمون وســار على خطاهم المعاصــرون، أمــا إظهار هــذه المخالفة عمليّاً فإنــه يتم على مراحل ودرجات بحســب ظروف التقية وما تسمح به الأحوال المرعية.

فقــد يكتفون بالمخالفــة الصامتة، والبــراءة الخفية غير الظاهرة، والمســتترة غير المعلنة علــى حد قولهم: «خالطوهم بالبرانية[1] وخالفوهم بالجوانية[2] إذا كانت الإمرة صبيانية»[3]، ومعناه: إذا كان السلطان بيد غيرهم والإمارة ليست لشيعتهم، فيكتفون ببــراءة القلب والتظاهر (بأقوالهــم وأفعالهم) أمام الآخرين بخلاف ما يعتقدون، فيعيشون وسط المجتمع المسلم وفي ظل الحكومة الإســلامية ظواهرهم مع المسلمين وحكام المسلمين وقلوبهم وبواطنهم وعواطفهم وتآمرهم مع أعدائهم، فهم عين وعون ورِدء لأعداء المســلمين على المســلمين، وربما باحوا بالبراءة بالرمز والإشــارة أو باللغة والعبارة (الباطنية) ولكن لأتباعهم ولمن يفهم خطابهم من شيعتهم. وهي ما يسمى عندهم بـ«التقية».

فالتقية تعني أن يقول لك الشــيعي قولاً، أو يفعل أمامك فعــلاً وهو لا يؤمن به ولا يعتقده أصلاً[4]، بل يتظاهر أمامك بثــوب آخــر يخفي به عقيدتــه ويتقنع بقناع يســتر به عورته حتــى لا تقــف على حقيقة مذهبه ولا تــدرك خفايا معتقده، ويــرى أن فعله هذا عبادة من العبادات لا يتأثم من فعلها ولا يســتحيي من تمثيلها، بل هي في نظره تســعة أعشار الدين، بــل هــي الإيمان كله، ولا إيمان لمن لــم يفعل ذلك ولا دين له، بل هو إن لم يفعلها من الخارجين عن دين الرافضة المفارقين لجماعتهم.

ولعــل هذا اللون من الاعتقاد عنــد هذه الطائفة لا مثيل لــه بين المذاهــب والمعتقدات الســائدة بين بني الإنســان، إذ إن العرف الشــائع والمفهوم الجــاري أن الكذب وتظاهر المرء بخلاف حقيقته سبة وعار، وجبن وخور، ونفاق وخسة، وكذب صــراح، وغاية الأمر أنه يســوغ في حالة الخوف والإكراه من بــاب الاضطــرار، أما أن يكون عــادة جارية وخلقــاً ثابتاً بل عملاً شــريفاً وديناً مفروضاً في حال الاختيار وفي الظروف العاديــة، فلا وجود لهذا المفهــوم إلا في دين الرافضة الإثنى عشرية.

وإن ظــن من يقرأ هــذا الكلام أن في الأمــر مبالغة في تصويــر هــذا الاعتقاد عندهــم وتزيداً عليهم فليســتمع إلى مــا يقولون، وليرَ ما يصنعــون، وليأخذ الحقيقة من أفواههم ليراها جلية واضحة في المعتمد من مصادرهم.

تصور بعض نصوصهم حقيقة ما شــاع في كتبهم تسميته بالتقية بقولها داعية كل شــيعي للالتزام بها: «خالطوا الناس بألسنتكم وأجسادكم وزايلوهم بقلوبكم وأعمالكم»[5].

قــال شــيخهم الملقــب عندهــم بالصــدوق فــي كتابــه «الاعتقادات» المسمى دين الإمامية: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة من تركها بمنزلة من ترك الصلاة»[6].

---

(١) البرانية هي العلانية (هامش الكافي ٢/ ٢٢٠).

(٢) الجوانية: هي السر والباطن (المصدر السابق).

(٣) أصول الكافي ٢/ ٢٢٠.

(٤) قال شيخهم المعاصر محمد جواد مغنية رئيس المحكمة الجعفرية ببيروت: «التقية أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد» (الشيعة في الميزان ص٤٨).

(٥) مجالس المفيد ٨٥، بحار الأنوار ٧٥/ ٤١٠.

(٦) الاعتقادات ص١١٤.



وجاء في أقوال أئمتهم المقدسة عندهم ما يلي:

- «لو قلت: إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً»[1].
- «تارك التقية كتارك الصلاة»[2].
- «إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»[3].
- «اتقوا الله في دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له»[4].
- «إنكم على دين من كتمه أعزه الله، ومن أذاعه أذله الله»[5].
- «لا تبثوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا»[6].
- «من أذاع علينا حجيتنا سلبه الله الإيمان»[7].

ونصوصهم في هذا الباب كثيرة وأقوال شيوخهم مستفيضة، حيث تجد في كتبهم المعتمدة أبواباً لهذه العقيدة لا تجدها في كتب المسلمين.

أما إذا رأيت الشيعي يتكلم عن وحدة المسلمين ويحذر من الفرقة والاختلاف، ويدعو إلى الاجتماع والائتلاف، ويحذر من الطائفية وإثارة النزعات، ولاسيما إذا كان من أصحاب العمائم، وممن يتلقى دينه مما يسمونه «صحاح الإمامية»، وممن يعيش في جو المآتم وحكايات الصراع المفتعلة بين الآل والأصحاب، إذا رأيت هذا النوع من أفراد هذه الطائفة، وهو يتظاهر بالدعوة إلى وحدة المسلمين، فاعلم أنك أمام المكر كله، والخداع بعينه؛ لأن دينهم لا يقوم إلا على أساس مخالفة المسلمين، وسنة سيد المرسلين، وهدي سلف الأمة الصالحين.

(١) السرائر لابن إدريس ص٤٧٩، من لا يحضره الفقيه ٢/ ٨٠، جامع الأخبار ص١١٠ كلاهما لابن بابويه، وسائل الشيعة للحر العاملي ٧/ ٩٤، بحار الأنوار ٧٥/ ٤١٢.
(٢) جامع الأخبار ص١١٠، بحار الأنوار ٧٥/ ٤١٢.
(٣) أصول الكافي ٢/ ٢١٧، المحاسن للبرقي ص٢٥٩، وسائل الشيعة ١١/ ٤٦٠، بحار الأنوار ٧٥/ ٤٢٣.
(٤) أصول الكافي ٢/ ٢١٨.
(٥) المصدر السابق ٢/ ٢٢٢.
(٦) الموضع نفسه من المصدر السابق.
(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٧٠.

وقد يتظاهر بعض الملالي بالدعوة إلى الوحدة الإسلامية والاجتماع مع الأمة من باب الخداع كما فعل الخميني في بداية ثورته التي سماها إسلامية وهي مجوسية كسروية جرت على الأمة البلاء، وجاءت برعاية استعمارية، ولا تزال تحقق أهداف المستعمر، وهي تبغي في الأمة الوهن والفرقة والشتات، ولذا ما دخلت خلاياها التي تلبس رداء التشيع الكاذب بلداً إلا جعلت اجتماعه فرقة، وأمنه خوفاً، ورخاءه شقاءً وبؤساً، كما نراه رأي العين اليوم في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وقد خدع الخميني ومن معه من الملالي في بداية حكمهم المسلمين برفع شعار الوحدة الإسلامية، وإمعاناً في الخداع دعا أتباعه إلى الصلاة خلف السنة، حتى اغتر بعضهم بهذه الدعوة الخادعة، ولو رجع هؤلاء إلى مصادر هذه الطائفة لعرفوا الحقيقة، وأن هذه الدعوة هي من بروتوكولات التقية، فهم يؤكدون على أن تكون عشرة الشيعة مع أهل السنة بالتقية، وقد ترجم لذلك الحر العاملي فقال: «باب وجوب عشرة العامة [أهل السنة] بالتقية»[8]، ونسبوا لأبي عبد الله أنه قال: «من صلى معهم في الصف الأول، فكأنما صلى مع رسول الله - صلى الله عليه وآله - في

(٨) وسائل الشيعة (١١/ ٤٧٠).

الصـف الأول»[1]، وقال: «مـن صلى خلف المنافقين بتقية كان كمن صلى خلف الأئمة»[2].

وقـد ترتب على هذا المبدأ الذي عزل الشـيعة عن الأمة الإسلامية وفصل أتباعها عن المسلمين؛ استعداء أتباعهم ضد جميع طوائـف الأمة حكاماً ومحكومين، فتضمنت مصادرهم المعتمـدة التي وضعها لهـم زنادقة القـرون البائدة نصوصاً خطيرة تدعوهم إلى التقرب إلى الله، والفوز بالجنان والنجاة مـن النيران، عن طريق اسـتحلال دماء المسـلمين وأموالهم، والاعتـداء علـى مقدسـاتهم، والطعـن فـي قرآنهم، وسـنة نبيهـم ﷺ، وصحابته الأبـرار، وآل بيته الأخيار، وإليك بعض نصوصهم في ذلك.

– جـاء في مصادرهم: عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله – عليه السلام –: ما تقول في قتل الناصب؟ فقال: «حـلال الدم، ولكن أتقـي عليك، فإن قـدرت أن تقلب عليه حائطـاً، أو تغرقه في ماء لكيلا يشـهد به عليـك فافعل»[3]. واسـم (الناصـب) عندهم يطلـق على جميـع مخالفيهم من طوائـف الأمـة، حتى الشـيعة الزيديـة، عن عمر بـن يزيد قال: سـألت أبا عبـد الله عن الصدقة علـى الناصب وعلى الزيدية؟ قال: «لا تصدَّق عليهم بشيء، ولا تسقهم من الماء إن استطعت»، وقال لي: «الزيدية هم النُّصَّاب»[4].

– كما يعتقدون أن جميع حكام المسـلمين طواغيت مهما كان صلاحهـم وعدلهم، فقد قالوا في «الكافي» – أهم وأوثق كتـاب عندهم في الرواية –: «كل راية ترفع قبل راية القائم[5] فصاحبها طاغوت»[6]. قال شـارح الكافـي: «وإن كان رافعها يدعو إلى الحق»[7].

وأمـا التحريض بالعدوان على الحجـاج، والاعتداء على مقدسات المسـلمين، والحجاج والمعتمرين، فتقول نصوصهم: «كأنـي بحمران بـن أعين وميسـر بن عبد العزيـز يخبطان الناس بأسـيافهما بين الصفـا والمروة»[8]، بل إن من أهدافهم هـدم المسـجد الحرام والمسـجد النبوي بدعـوى ردهما إلى أساسـهما، حيث تنـص مصادرهم المقدسـة لديهم على «أن القائم يهدم المسـجد الحرام حتى يرده إلى أساسه، ومسجد الرسـول ﷺ إلى أساسـه، ويرد البيت إلـى موضعه وإقامته على أساسه»[9].

ومن أعمالهم التي يسعون إلى تحقيقها نبش قبر أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما –، تقول مصادرهم: «أول ما يبدأ به القائم... يخرج هذين رطبين غضين فيحرّقهما ويذريهما في الريح، ويكسر المسـجد»[10]. وفي رواية: «ثم يخرجهما [يعني صاحبي رسـول اللـه] غضين رطبين فيلعنهمـا ويتبرأ منهما ويصلبهما، ثم ينزلهما ويحرّقهما، ثم يذريهما في الريح»[11].

وتقرر مصادرهم أن من أعمال مهديهم المنتظر أنه «يسير في العرب بما في الجفر الأحمر – وهو قتلهم»[12]، «وإنه يقتل المولي ويجهز على الجريح»[13].

وفي رواياتهم أيضاً المقدسة عندهم: سئل الصادق – كما يزعمون –: «أيسير القائم بخلاف سيرة علي؟ فقال: لا، وذاك أن عليّاً سار بالمنِّ والكف، لعلمه أن شيعته سيظهر عليهم من بعده، أما القائم فيسير بالسيف والسبي؛ لأنه يعلم أن شيعته لن يظهر عليهم من بعده أبداً»[14]. والقائم هو مهديهم المنتظر الـذي ينوب عنـه اليوم ويقوم بجميع أعماله بحسـب النحلة الخمينية (الولي الفقيه)[15].

وسـبيل الخلاص من هذه المعضلة الثابتة في مصادرهم المعتمدة لديهم التي يتلقون منها دينهم، وينبثق منها سـلوكهم، ومواقفهـم مع مخالفيهـم هو البراءة من هـذه المصادر التي تضمنـت هذه النصـوص الإجراميـة، كما قرر ذلـك الإمام البرقعـي الـذي كان أحد آياتهـم ثم هداه الله إلى الإسـلام والسـنة، وقـد اهتدى إلـى أن طريـق الإصلاح يبـدأ بهدم هـذه المصادر، فبدأ باجتثاث أعظمهـا لديهم، وهو «الكافي» للكلينـي، وسـماه بالصنم، وكسـره وهدمه في كتابه «كسـر الصنـم»، وبذلك أيضاً نادى أحمد الكسـروي في كتابه الذي كتبه لشيعة الكويت «التشيع والشيعة»، وهذا ما يجب على كل عاقل يريد النجاة لنفسه.

(١) بحار الأنوار (٧٥/ ٤٢١).
(٢) جامع الأخبار (ص١١٠)، بحار الأنوار (٧٥/ ٤١٢).
(٣) علل الشرائع (ص ٢٠٠)، وسائل الشيعة (١٨/ ٤٦٣)، بحار الأنوار (٢٧/ ٢٣١).
(٤) رجال الكشي (ص١٩٩)، بحار الأنوار (٧٢/ ١٧٩).
(٥) القائم من ألقاب مهديهم المنتظر.
(٦) شرح المازندراني على الكافي (١٢/ ٣٧١)، بحار الأنوار (٢٥/ ١١٣)، الغيبة للنعماني (ص٥٦-٥٧).
(٧) شرح المازندراني على الكافي (١٢/ ٣٧١).
(٨) بحار الأنوار (٤٧/ ٧٩).
(٩) الغيبة (ص٢٨٢)، بحار الأنوار (٥٢/ ٣٣٨).
(١٠) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٨٦).
(١١) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٨٦).
(١٢) بحار الأنوار (٥٢/ ٣٨٩).
(١٣) بحار الأنوار (٥٢/ ٣١٣).
(١٤) الغيبة للنعماني (ص١٥٣)، بحار الأنوار (٥٢/ ٣٥٣).
(١٥) انظر: ولاية الفقيه الخطر الأكبر المجهول، بحث منشور بمجلة البيان.